

## التأمين التكافلي كأداة للتحوط ضد أخطار صبيغ التمويل

## في المؤسسات المالية الإسلامية

د. قاسم النعيمي

د. عيادي عبد القادر

د. واكر مريم

## المستخلص

المؤسسات المالية الإسلامية كغيرها من المؤسسات المالية تتعرض للعديد من المخاطر في سبيل ضمان بقائها وتحقيق أهدافها، ولأن إلغاء المخاطر بصفة كلية يعتبر أمراً مستحيلاً في بيئة تتميز بالمرونة والديناميكية تعمل البنوك الإسلامية على التقليل من حدة وآثار هذه المخاطر من خلال الاعتماد على الأسلوب السليم الذي يتماشى مع العقيدة الإسلامية وضوابطها في إدارة المخاطر، وتماشياً مع ذلك يعتبر التأمين التكافلي أهم الأدوات المتاحة أمام المؤسسات المالية الإسلامية للتحوط وإدارة المخاطر والرقابة عليها حسب ما تقتضيه متطلبات الشريعة الإسلامية وما يلائم احتياجات الفرد المسلم.

الكلمات المفتاحية: تأمين التكافلي، إدارة المخاطر، تحوط، صبيغ التمويل الإسلامي.

### Takaful Insurance as a Hedging Instrument Against the Risks of Financing Formulas in Islamic Financial Institutions

Dr. Ouaker .M

Dr. Ayadi. A

Dr. Kasem Al-Naimi

**Abstract.** Islamic financial institutions are exposed to many risks in order to ensure their survival and achievement of their goals, and because canceling risks entirely is impossible in an environment characterized by flexibility and dynamism Islamic banks work to reduce the severity and effects of these risks by relying on a sound method that is consistent with the Islamic belief and its controls in Risk management, and in line with that, Takaful insurance is the most important tool available for Islamic financial institutions to hedge, manage risks and control them according to the requirements of Islamic Sharia and what suits the needs of the Muslim individual.

**Key words:** Takaful insurance, risk management, hedging, Islamic financing formulas.

## مقدمة

باتت المؤسسات المالية الإسلامية إحدى أهم مؤسسات الاقتصاد الإسلامي وتمثل حلقة وصل بين تحقيق المكسب المادي في الحصول على التمويل المناسب وتحقيق المكسب الشرعي لأفراد المجتمع الإسلامي، وسعيها من الإدارة البنكية لتحقيق أعلى ربح ممكن، فإنها تواجه العديد من المخاطر التي قد تهدد وجودها واستمراريتها منها ما يتعلق بالبيئة التي تمارس فيها نشاطها، ومنها ما يتعلق بطبيعة عملها، ومنها ما هو متعلق بصيغ التمويل التي تقدمها.

وفي ذات السياق، يعتبر قطاع التأمين من بين القطاعات التي تلعب دوراً أساسياً في توفير الأمن والطمأنينة للأفراد، ودعم التنمية الاقتصادية، بما يحقق الهدف الأساسي للمعاملات وهو تحقيق الاستقرار والنمو للمشروعات، والتقليل من المخاطر، لكن، وبالرغم من ذلك شاب نشاط التأمين الكثير من الجدل الشرعي بين الحلال وتحريم المعاملات التي يقوم على أساسه، فقد أضع علماء المسلمين صورة التأمين للبحث والتدقيق الفقهي بغية الحصول على صورة مثلى للتأمين لا تشوبه شائبة الربا أو الغرر، وقد أثمرت هذه الجهود على نظام التأمين التكافلي أو التعاوني كبديل شرعي يقدم تفسيراً منطقياً وشرعياً عن مختلف العمليات التأمينية وتطوير أدوات التحوط والتغطية ضد المخاطر - كمخاطرة القمار والقرض الربوي- بما يلي حاجة الفرد المسلم ويحقق مطالبه في ظل نظام اقتصادي إسلامي.

ونظراً لتعدد المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية الإسلامية والتي تعتبر مصدر تهديد دائم، يدفعها إلى الاهتمام بها والعمل على إدارتها حسب الظروف المحيطة والوسائل المتوفرة وبالطرق المشروعة لذلك.

## إشكالية الدراسة

من خلال ما سبق يمكن طرح مشكلة الدراسة من خلال السؤال الرئيس التالي:  
كيف يساهم الدور التكافلي للتأمين في التحوط ضد أخطار صيغ التمويل في المؤسسات المالية الإسلامية؟  
ومن أجل معالجة معمقة ونوعية لهذا التساؤل لا بد طرح التساؤلات الفرعية التالية:  
ما مضمون مفهوم التأمين التكافلي؟  
ماهي صيغ التمويل في المؤسسات المالية الإسلامية ومخاطر تطبيق كل صيغة؟  
كيف يمكن استخدام التأمين التكافلي للتحوط ضد أخطار صيغ التمويل في المؤسسات المالية الإسلامية؟  
وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية يمكن بناء الفرضيات التالية:

## الفرضيات

... تتعدد الصيغ التمويلية التي تتعامل بها المؤسسات المالية الإسلامية وتتمثل في المضاربة، المرابحة، المشاركة، السلم، الإستصناع والإجارة، ونتيجة لذلك ترتبط بها مجموعة من المخاطر التي ينبغي تحديدها، قياسها وحصر آثارها المحتملة في سبيل التقليل منها؛  
... يتضمن مفهوم التأمين التكافلي التعاون والتكافل والتضامن في إزالة وتحييد المخاطر بين مجموعة من الأشخاص؛  
... يمكن للمؤسسات المالية الإسلامية وعن طريق نظام التأمين التكافلي التحوط ضد أخطار صيغ التمويل الإسلامي التي قد تواجهها وذلك بتكوين صندوق تأمين قائم على مبدأ التضامن والتعاون في رد والتصدي للمخاطر المختلفة.

## نموذج الدراسة

تتمثل متغيرات دراستنا لموضوع "التأمين التكافلي كأداة للتحوط ضد أخطار صيغ التمويل في المؤسسات المالية الإسلامية" في:

- 1. المتغيرات المستقلة:** تتمثل المتغيرات المستقلة للدراسة في ست متغيرات رئيسية، والتي تمثل متطلبات التمويل الاسلامي والمتعلقة بالصيغ التمويلية الأكثر استعمالاً في البنوك الاسلامية، وتتمثل في:
- ... صيغة المضاربة **Speculation**؛
  - ... صيغة المرابحة **Murabaha**؛
  - ... صيغة المشاركة **Participate**؛
  - ... السلم **The ladder**؛
  - ... الإجارة **Leasing**؛
  - ... الاستصناع **Ordering to make**.
- 2. المتغير التابع:** وهو يتمثل في التأمين التكافلي.

### أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية وضرورة الاستجابة للتغيرات والتطورات المتسارعة في المجال الاحترازي والتحوطي ضد المخاطر على مستوى المؤسسات المالية عامة، والإسلامية خاصة باعتبارها تخضع لقواعد الشريعة الإسلامية في تعاملاتها المختلفة وذلك بالاعتماد على نظام التأمين التكافلي كأحد البدائل المكتملة لما هو موجود.

### أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مختلف الجوانب النظرية للتأمين التكافلي وتمييزه عن التأمين التقليدي، وتوضيح أهم المفاهيم المرتبطة بالخطر، إدارة المخاطر، بالإضافة إلى المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية وتمييزها عن تلك المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية التقليدية، وإبراز الآليات القائمة على التأمين التكافلي كأحد القواعد الاحترازية للتحوط ضد أخطار صيغ التمويل في المؤسسات المالية الإسلامية.

### هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

**المحور الأول:** مفهوم التأمين التكافلي؛

**المحور الثاني:** صيغ التمويل في المؤسسات المالية الإسلامية والمخاطر المرتبطة بها؛

**المحور الثالث:** دور التأمين التكافلي في التحوط ضد أخطار صيغ التمويل في المؤسسات المالية الإسلامية.

### الدراسات السابقة

- ✓ **دراسة حسين حساني، 2016،** إدماج منتجات التأمين التكافلي في السوق الجزائري، أي تأثير لنظام الملاء المالية. كانت إشكالية هذه الدراسة "ماهي أهم مستجدات القواعد الاحترازية في مجال التأمينات وما تأثيرها على منتجات التكافل في الجزائر؟"، حيث تناول الباحث محددات المراقبة الاحترازية في سوق التأمينات بصفة عامة والنظام الاحترازي لسوق التأمين في الجزائر خاصة، بالإضافة إلى القواعد الاحترازية للتأمين التكافلي، ومن أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أنه وبالرغم من وجود ارتباط كبير في أهداف القواعد الاحترازية إلا أنه يمكن أن توجد اختلافات تميز صناعة التكافل من حيث الإطار النظري والمعايير المتبعة.
- ✓ **دراسة عياش درار، نسيم أوكيل، سنة 2012،** التأمين التعاوني الإسلامي كبديل عن التأمين التجاري التقليدي. تدور إشكالية هذه الدراسة حول إمكانية إحلال التأمين التعاوني كبديل للتأمين التقليدي، وتطرق الباحثان فيها إلى مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالتأمين التعاوني الإسلامي، وعالج أسباب وسرعة انتشار صناعة التأمين التعاوني الإسلامي، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن التنافس الكبير بين شركات التأمين التقليدي للموافقة بين خدماتها مع خدمات شركات التأمين الاسلامي بالإضافة إلى القيود القانونية على

مجالات الاستثمار المسموح بها لدى شركات التأمين الاسلامي تمثل أحد أهم العقبات التي تواجه وتعرض مسارها في ترقية النظام إلى المكانة اللازمة له.

✓ دراسة رمضان المبروك الطوير، سنة 2017، التأمين التكافلي برؤية شرعية. تكمن إشكالية هذه الدراسة في شرعية بنود التأمين التكافلي لتوافق مقاصد الشريعة الإسلامية لتكون بديلا عن التأمين التجاري، حيث أبرز الباحث أهم المفاهيم المرتبطة بالتأمين، التأمين التكافلي، ومشروعية نظام التأمين التكافلي من القرآن والسنة، ومن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن صناعة التأمين التكافلي لا تزال تواجه جملة من التحديات الاستراتيجية ما لم يتم تطوير حلول شرعية وأدوات فنية من شأنها دعم هذه الصناعة وتأمين سيرتها الواعدة.

### المحور الأول: ماهية التأمين التكافلي

نتيجة لتزايد الحاجة إلى التأمين في النشاطات الاقتصادية على وجه الخصوص وبفعل التطورات المتسارعة التي يشهدها هذا النظام باعتباره من أهم الأسس التي تسمح بتحقيق الأمن والاستقرار ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أخضع العلماء المسلمين النظام القائم للتأمين إلى قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية وتم التوصل إلى نظام التأمين التكافلي كبديل شرعي مقبول في المجتمعات المسلمة عن التأمين التجاري التقليدي الذي يقدم آليات لنقل الأخطار من المؤمن عليهم إلى شركات التأمين مقابل دفع اشتراكات تكون كافية لتغطية الخسائر المتوقعة والمصاريف الإدارية وتحقيق هامش ربح إضافي ووفقا لذلك سيتناول هذا المحور:

... مفهوم التأمين التكافلي؛

... التوصيف الفقهي للتأمين التكافلي؛

... الفرق بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري أو التقليدي؛

### أولا: مفهوم التأمين التكافلي

قبل التطرق لمفهوم التأمين التكافلي لابد من التعرف مفهوم التأمين بصفة أولية، والذي يمثل "عقد يلتزم بمقتضاه المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيراد مرتب أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن. (عطالله، 2014، الصفحات 15-16)

### 1. المفهوم اللغوي للتأمين التكافلي

يلاحظ من الجانب الشكلي للمفهوم التأمين أنه ينقسم إلى شقين؛ التأمين والتكافل.

**التأمين:** من أمن، أي طلب الأمان والحماية، أي اطمأن وزال خوفه، (معاجم، 2020) ومن ذلك قوله تعالى: {وآمنهم من خوف}.

**التكافل:** جاء في معجم لسان العرب: كفل يكفل كفالة، أي ينفق على الشخص أو يضمه، وتكافل القوم أي يساعد بعضهم بعضا.

ويأتي أصل كلمة التكافل في اللغة من الكفالة، وهي الضمان للديون، وبمقتضى صيغة التكافل؛ هي صيغة المشاركة بين طرفين أو أكثر وأن كلا منهم ضامن للآخر. (مسيري، 2018، صفحة 581)

وقد ورد معنى التكافل في القرآن الكريم في قوله تعالى: "وكفلها زكريا"، وفي السنة النبوية الشريفة في قوله صلى الله عليه وسلم: "المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا". وفي قوله "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى".

## 2. المفهوم الاصطلاحي للتأمين التكافلي

نظرا للحداثة النسبية لنظام التأمين التكافلي، فقد وردت له عدة تعاريف، ويمكن اعتبار التأمين التكافلي على أنه:

... تعاون منظم تنظيماً دقيقاً، يشترك فيه مجموعة من الأفراد يتعرضون لأخطار واحدة، وإذا تحقق الخطر بالنسبة لأحدهم، يتعاون الجميع على مواجهته بتضحية قليلة يبذلها كل فرد منهم لتفادي الأضرار الجسيمة التي لحقت بمن تعرض للخطر؛ (ميسوم و واضح ، 2016، صفحة 193)

... اتفاق بين أشخاص يتعرضون لأخطار معينة على تلافي الأضرار الناشئة عن هاته الأخطار، بدفع اشتراكات على أساس التبرع لتعويض الأضرار التي الحق بأحد المشتركين، وذلك طبقاً لما تم الاتفاق عليه، ويتم إدارة صندوق "التبرعات" عن طريق هيئة مختارة من حملة الوثائق أو توكيل شركة مساهمة للقيام بذلك مقابل أجر. (عامر و عماري، 2014، صفحة 02)

ومن خلال التعاريف السابقة يتبين لنا أن التأمين التكافلي عقد تأمين جماعي يفرض على كل مشترك دفع مبلغ معين يسمى القسط أو الاشتراك لتحقيق التعاون والتكافل وتخفيف ما يقع على بعضهم من أضرار وكوارث، وتدار هذه العمليات من قبل شركة أو هيئة متخصصة وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

كما يجب أن نشير إلى أن مصطلح التأمين التكافلي يأخذ عدة تسميات، كالتأمين التبادلي، التأمين التعاوني، والتأمين الإسلامي، وتطلق عليه هذه التسمية الأخيرة من صفة الشرعية والحل التي يكتسبها على العكس من التأمين التجاري أو التقليدي.

## 3. خصائص التأمين التكافلي

يتمتع التأمين التكافلي بمجموعة من الخصائص، تشكل الأسس والضوابط التي يعمل وفقها وتميزه عن الأنواع الأخرى للتأمين، وتتمثل في:

... عقد التأمين التكافلي عقد تبرع: يعتبر من العقود التبرع التي يقدم فيها حملة الوثائق الأقساط المقطرة إلى الصندوق التعاوني تبرعاً منهم لمن يصيبه الضرر دون قصد للمتاجرة وتحقيق الأرباح، وبالتالي انتفاء الغرر في مثل هذه العقود؛ (عامر، أثر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي، 2014، صفحة 15)

... الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية: وتعتبر من أهم المبادئ التي يقوم عليها التأمين التكافلي في جميع المعاملات، سواء كانت تتعلق بإداره العمليات التأمينية أو الاستثمارية، كعدم تأمين الممتلكات المحرمة كالبنوك التي تتعامل بالربا مثلاً، واستثمار أموال التأمين وأموال المساهمين بالطرق المشروعة؛ (عامر و عماري، أثر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي، 2014، صفحة 03)

... اجتماع صفة المؤمن والمؤمن له لكل عضو: ومعنى ذلك أن يكون طرفاً عقد التأمين المستأمنون أنفسهم بلا طرف خارجي، يتمتعون بذمة مالية واحدة مستقلة يملكون الصندوق ويتحملون الخطر ويتقاسمون الإيراد فيما بينهم؛ (بوجلال و بونشادة، 2017، صفحة 298)

... انعدام عنصر الربح: ينحصر الهدف من التأمين التكافلي في توفير الخدمات التأمينية للأعضاء على أفضل صورة وبأقل تكلفة ممكنة، ولا يهدف لتحقيق الربح وإنما يسعى إلى إقامة التعاون بين الأفراد من باب البر المأمور به شرعاً؛ (عطالله، 2014، صفحة 51)

... قابلية الاشتراك للتغيير، وتوزيع الفائض على الشركاء: لا يعتبر الاشتراك في الصندوق التكافلي ثابت القيمة، إنما يتغير حسب الخسائر التي تحدث وينشأ عنها الالتزام بين أعضاء الصندوق لتعويض الضرر، ويتحقق هذا عندما تكون قيمة الخسائر أكبر مجموع الاشتراكات المقدمة وإذا حدث العكس وزادت

الاشتراكات عن الخسائر المتحملة يمكن للأعضاء استرداد قيمة الزيادة أو تركها للاستثمار؛ (عطالله، 2014، صفحة 51)

... عدم اشتراط رأس المال لتأسيس الهيئة: ويعود ذلك لوجود خاصية قابلية الاشتراك للتغيير، وذلك لأن المشترك يكون ملزماً بتغطية العجز إذا حدث ورد الفائض إليه إذا وجد أو وضع هذا الفائض كاحتياطي، ما يمكن الهيئة من مواجهة أي عجز، فكل هذا يمكن أن يكون محل رأس مال للهيئة، هذا من جهة، بالإضافة إلى هذا تعتبر خاصية اتحاد صفة المؤمن والمؤمن له إلى تكوين رأس مال الهيئة من الاشتراكات المدفوعة من المشتركين؛ (عامر، أثر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي، 2014، صفحة 16)

### ثانياً: التوصيف الفقهي للتأمين التكافلي

ولما كان التأمين من الأنشطة الاقتصادية (الخدمية) الحديثة؛ فإن القول المتفق عليه قبل الدخول في التفاصيل الفقهية هو أن عقد التأمين- التأمين التقليدي- هو أحد العقود المستحدثة التي لم تكن معروفة لدى الفقهاء من قبل ولا اختلاف في تحريمها وعدم جواز التعامل بها بين أغلبية العلماء والفقهاء، إنما يشتد الخلاف حول شرعية المعاملات التي يقوم على أساسها التأمين التكافلي، حيث ذهب فريق من العلماء إلى أن التأمين التكافلي الإسلامي يقدم بديلاً شرعياً مقبولاً في المجتمعات المسلمة عن التأمين التجاري، كونه يبيّن قواعده الفنية بنية معالجة التحفظات الشرعية التي شابت عقد التأمين التقليدي ليصبح منتجاً ومخرجاً شرعياً لأشكال الحاجة إلى التأمين، وهناك رأي آخر يقضي بعدم شرعية التأمين التكافلي، ولا فرق بينه وبين التأمين التجاري.

1. أدلة عن مشروعية التأمين التكافلي : يرى أصحاب هذا المدخل أن نظام التأمين التكافلي يقوم على فكرة تشتيت وتفريق الآثار المالية المترتبة على تحقق الخطر على أكبر عدد ممكن من الأشخاص (المؤمن لهم) -وهو ما يتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية- عوض الالتقاء بها على عاتق شخص واحد فقط في حالة عدم التكافل في التأمين، وليس من عقود المعاوضات التي تهدف لتحقيق الربح، فإن هذا العقد مباحاً شرعاً وعين ما تصبو إليه الشريعة الإسلامية (أبو شنب، 2013، صفحة 24)، ويندرج ضمن أبواب فعل الخير دعا إليه القرآن الكريم في قوله تعالى "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان واتقوا الله إن الله شديد العقاب" (الحجج الكندي، 2012، صفحة 11) وقد أجاز نظام التأمين التكافلي لدى العديد من العلماء والفقهاء لمجموعة من الاعتبارات تتمثل أساساً في أن: (كدواني، صفحة 153)

... يقوم التأمين التكافلي على مبدأ التعاون ولا يشوبه غرر ولا قمار أو ربا ودون قصد الاستثمار والربح؛  
... تدعو الشريعة الإسلامية إلى هذا النوع من التأمين ويثاب من اتبعه لأنه من التعاون على البر والتقوى؛  
... ينشأ النظام بقصد التكافل في جبر الأضرار عن طريق إسهام الجميع بمبالغ معينة؛

1.1. مشروعية التأمين التكافلي من القرآن الكريم: لم يرد في القرآن الكريم ولا في السنة النبوية من الأدلة الشرعية مصطلح "التأمين التكافلي"، غير أن النصوص الشرعية تحتوي في معناها لما يشار إليه بالتأمين، وهو التعاون والحث عليه، ومنها في قول الله تعالى "وتعاونوا على البر والتقوى" وفي قوله "خذوا حذرکم" ووجه التأمين هنا أن الله تعالى قرن البر بالتعاون بين الناس. (دوابه، 2018، صفحة 464)

### 2.1. مشروعية التأمين التكافلي من السنة النبوية:

يقوم المجتمع المسلم على فكرة التعاون بأوسع معانيه ويعد أحد الأصول الجوهرية التي يقوم عليها، ومن أجل ذلك جعلت الشريعة الإسلامية التكافل في تغطية الخطر غاية مطلوبة، تتفق مع مقاصد الشريعة الإسلامية ومع غاياتها وأهدافها، وتحقق مصالح كثيرة يأمر بها الشرع كالتعاون والتضامن والحذر في المعاملات (عطالله، 2014، الصفحات 55-56) الذي أمرنا به قوله تعالى "خذوا حذرکم".

**ثالثا: الفرق بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري أو التقليدي؛**

يظهر للكثير أن التأمين التجاري أو التقليدي والتأمين التكافلي وجهان لعملة واحدة والاختلاف بينهما في التسمية فقط وليس في الجوهر إلا أن هناك اختلاف عميق بينهما، وهذا ما يظهره الجدول رقم (1). (دوابه، 2018، صفحة 18)

**الجدول رقم (1): الفرق بين التأمين التكافلي والتأمين التجاري**

التأمين التجاري	التأمين التكافلي	البيان
عقد معاوضة، حيث يدفع المؤمن أقساط التأمين للشركة، وتدفع لهم الشركة التعويضات من أموالها حسب شرط الاتفاق.	عقد تبرع، حيث يتبرع المؤمن بالاشتراكات في صندوق التأمين، ويتبرع لهم بالتعويضات حسب الشروط المتفق عليها للمتبرعين.	نوع العقد
تحقيق أقصى ربح ممكن لشركة التأمين.	تحقيق التعاون بين المؤمن لتوزيع المخاطر.	الهدف من العقد
طرفان مستقلان متعاوضان مختلفان في المصلحة.	طرفان متحدان ومتعاونان ولديهما مصلحة مشتركة.	أطراف التعاقد
يتم تحويلها من المؤمن إلى شركة التأمين.	يشترك فيها المؤمن.	تحمل المخاطر
أموال شركة التأمين بالكامل	صندوق مستقل للمشاركين	صندوق التأمين
طرف أصيل في التعاقد، حيث يكون العقد باسمها ولصالحها.	وكيل عن حملة وثائق الاشتراك.	شركة التأمين
تستثمر الشركة أموالها لحسابها الخاص، ولا تلتزم بالشرع الإسلامي.	التزام الصندوق بالشرع الإسلامي في استثمار الأموال، ويعتبر وكيل بأجر في إدارة عمليات التأمين.	إدارة عمليات الاستثمار
يعتبر ربها وملكا لشركة التأمين.	لا يعتبر أرباحا، إنما ملكا للمشاركين في صندوق التأمين، ويمكن توزيع الفائض التأميني كله أو جزء منه على المشاركين.	الفائض التأميني
تطبق أحكام الشركة.	تطبق أحكام الشرع الإسلامي.	أحكام الشريعة الإسلامية

المصدر: إعداد الباحثين

**المحور الثاني: صيغ التمويل في المؤسسات المالية الإسلامية والمخاطر المرتبطة بها**

تعتبر صيغ التمويل الإسلامي إحدى أهم الصيغ التمويلية لدى المؤسسات المالية الإسلامية ذات الكفاءة العالية نظرا لتنوعها وتعدد أساليبها، وهو ما مكنها من تغطية الاحتياجات المالية والاستثمارية، وفي ظل هذا تواجه هذه المؤسسات العديد من المخاطر ذات الطبيعة الشرعية أو المالية، ولما كان الخطر من أهم المشاكل الحيوية التي تؤثر على نشاط المؤسسات المالية تأثيرا فعلا وتهدد استمراريتها، فإن البحث عن استراتيجيات للتحوط وإدارة المخاطر يعتبر موضوعا ذو أهمية متزايدة بتزايد الأنشطة التي تقوم بها هذه المؤسسات. ووفقا لذلك سيتناول هذا المحور:

... صيغ التمويل في المؤسسات المالية الإسلامية؛

... أخطار صيغ التمويل في المؤسسات المالية الإسلامية.

## أولاً: صيغ التمويل في المؤسسات المالية الإسلامية

تلجأ المؤسسات المالية الإسلامية للتعامل وفق العديد من الصيغ والأساليب التي تختلف عن تلك الصيغ المطبقة في المؤسسات المالية التقليدية وتمكنها من تحقيق التمويل المناسب والملائم للاحتياجات وتحقيق الربح الحلال بما يتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ومن أهم هذه الصيغ؛ المرابحة، المضاربة، المشاركة، السلم، الإستصناع والإجارة.

### 1. صيغ التمويل القائمة على المشاركة في عائد الاستثمار

تتمثل أهم هذه الصيغ والعقود التي تتعامل بها المؤسسات المالية الإسلامية التي تقوم على أساس المشاركة بينها وبين العملاء في العوائد المحققة فيما يلي:

**1.1. صيغة المشاركة:** تعتبر المشاركة صور من أكثر صور التمويل استخداماً في البنوك أو المؤسسات المالية الإسلامية، وأساس العلاقة بين المودعين والبنوك، وتعرف على أنها عقد بين المؤسسة المالية والعميل للمساهمة برأس مال معين، في صورة مشاركة في ملكية عقار أو أصل معين، واستثمارها في مجال معين بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يتم اقتسام الأرباح وفق الشروط المتفق عليها في العقد، وتتم المشاركة في الخسائر حسب النسبة المشارك فيها في رأس المال. (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2017، صفحة 35)

وتنقسم المشاركة إلى نوعين: (بوضياف و بوضياف، 2018، صفحة 93)

✓ **مشاركة دائمة:** تستمر هذه المشاركة في الأصل إلى حين انتهاء الشركة ولكن قد يبيع أحد المشاركين حصته للخروج من المشروع؛

✓ **مشاركة متناقصة أو منتهية بالتملك:** وتعتبر من الأساليب الجديدة في البنوك الإسلامية، وتختلف عن المشاركة الدائمة في عنصر الاستمرارية وإمكانية التنازل على حصته في المشاركة.

**2.1. صيغة المضاربة:** تمثل المضاربة شكل من أشكال صيغة المشاركة، حيث تعرف المضاربة على أنها عقد بين طرفين، تقوم على المزج بين عنصرين من عناصر الإنتاج؛ وهما رأس المال والعمل، حيث يقدم الطرف الأول (البنك) إلى الطرف الثاني (العميل أو المودع) الموارد المالية اللازمة لإقامة مشروع معين، ويتم اقتسام الأرباح المتفق عليها في العقد، بينما تقع الخسائر على صاحب رأس المال إلا في الحالات التي يثبت فيها إهمال العميل أو تقصيره. (العلي، 2010، صفحة 504)، وتنقسم المضاربة إلى: (بطاهر و بوطلاعة، 2018، الصفحات 142-143)

✓ **مضاربة ثنائية:** وتمثل عقد بين طرفين اثنين فقط، رب العمل والمضارب بالعمل؛

✓ **مضاربة جماعية:** وتكون بين مجموعة من أصحاب المال من جهة ومجموعة من أصحاب العمل من جهة أخرى؛

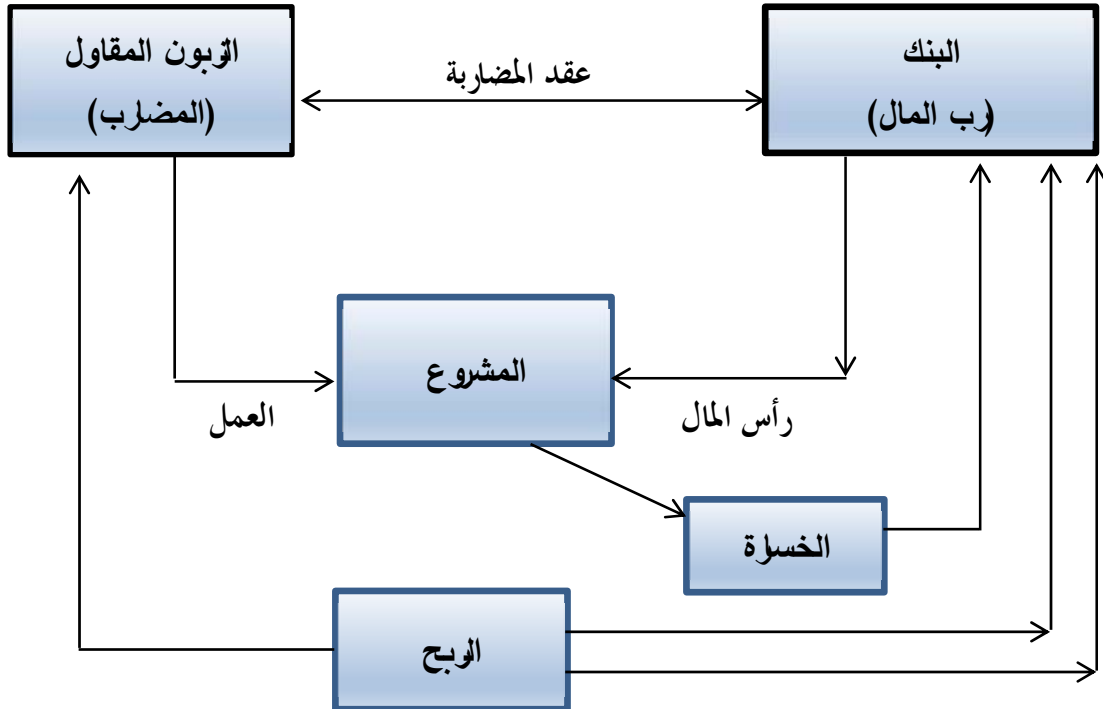
✓ **مضاربة مطلقة:** وهي مضاربة مفتوحة غير مشروطة لا يرد في عقدها أي شرط يقيد حرية المضارب في العمل؛

✓ **مضاربة خاصة أو مقيدة:** تتضمن شروطاً تحد من حرية المضارب في التصرف في نوعية النشاط أو السلعة أو المكان والزمان أو من يتعامل معه.

وتجدر الإشارة إلى أن النوعين الأخيرين من المضاربة (المطلقة والمقيدة) تمثلان أساس العمليات المالية التي تقوم بها والخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية، وإن كانت المضاربة المطلقة هي الأكثر استخداماً في هذا النوع من المؤسسات لأنها تمنح الحرية المطلقة والتامة في الاستخدام. ويمكن توضيح آلية صيغة المضاربة من خلال الشكل التالي:



## الشكل رقم (1): آلية صيغة المضاربة



المصدر: معطى لبنى، أساليب وصيغ التمويل الإسلامية للمشاريع المصغرة بين النظرية والتطبيق، مجلة المالية والأسواق، 2015 ص 335.

### 3.1. المزارعة: وتعني قيام البنك الاسلامي بدفع الأرض لمن يزرعها ويتم اقتسام الزرع بين الطرفين،

ويشترط عقد المزارعة الشروط التالية: (جفوط و سماش، 2019، الصفحات 61-62)

... أن تكون الأرض صالحة للزراعة، وبيان مدة الزراعة؛

... تعيين الطرف الذي يقع عليه البذر قطعاً للمزارعة؛

... تحديد نسبة الطرفين من ناتج المزارعة؛

... بيان ما سيزرع في الأرض.

### 4.1. عقد المساقاة: هي عقود أو وثائق متساوية القيمة، تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في

سقي الأشجار ورعايتها على أساس العقد، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الثمرة؛ (بوخاري،

صفحة 05)

### 5.1. عقد المغارسة: هي عقود أو وثائق متساوية القيمة، يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في غرس

الأشجار والتكفل بالمصاريف التي تتطلبها عملية الغرس على أساس العقد، ويصبح لحملة

الصكوك حصة في الأرض والغرس. (بوخاري، صفحة 05)

### 2. صيغ التمويل القائمة على المديونية

وتتمثل أهم هذه الصيغ في:

#### 1.2. المرابحة: تعد المرابحة من أكثر الصيغ توافقا مع الضوابط الشرعية، ووفقا لهذه الصيغة يتقدم

العميل بطلب للمؤسسة المالية الإسلامية لشراء سلع أو معدات، وبعد أم تملكها المؤسسة المالية

تقوم ببيعها للعميل بثمنها مضافا إليها ما تكبده من تكاليف متفق عليها بين الطرفين. (سايح جبور

ويخلف، 2017، صفحة 61)

وتتوفر المرابحة على عدة شروط، نذكر منها: (بطاهر وبوطاعة، 2018، صفحة 142)

... أن يكون ثمن السلعة معلوما؛

... أن يكون الربح معلوما لكلا الطرفين؛

... أن يكون العقد الأول صحيحا، ولو كان غير ذلك لا تصح المراجعة.

**2.2. الإجارة:** هي عبارة عن عقد يقوم بواسطته البنك أو المؤسسة المالية المتخصصة في الإيجار بتأجير أصل تمتلكه للعميل الذي يقوم بدوره بدفع أقساط دورية تكون في الغالب متساوي القيمة، ويمكن للعميل في نهاية العقد أن تقوم بشراء الأصل. تسمح هذه الصيغة للبنوك الإسلامية باقتناء آلات ومعدات وعقارات وتأجيرها للمستثمرين حسب حاجاتهم. (سايح جبور ويخلف، 2017، صفحة 60)

**3.2. السلم:** يعرف عقد السلم على أنه عقد بيع يعجل فيه الثمن ويؤخر تسليم السلعة إلى وقت آخر، ويسمى بيع السلف، فصاحب رأس المال يحتاج ان يشتري السلعة وصاحب السلعة يحتاج إلى ثمنها مقدما لينفقه على السلعة، وبهذا يمكن للبنك تقديم التمويل اللازم للمنتجين ويسدد القرض بمنتجات لا بالمال النقدي، ما يجعلنا أمام بيع سلم يعترف الاسلام بمشروعيته. (بودراع وزيد، 2017، صفحة 396)

**4.2. الإستصناع:** عقد الإستصناع هو أحد العقود الجائزة شرعا، والإستصناع لغة هو طلب الفعل ومعناه أن يتم اتفاق بين البنك والعميل على أن يقوم البنك بصنع أصل أو بضاعة ما لعميل معين على تكلفة الصانع مقابل ثمن معين متفق عليه في عقد الإستصناع، ثم يقوم بتسليم الأصل للعميل. (بهلولي، 2017، صفحة 117)

#### ثانيا: أخطار صيغ التمويل في المؤسسات المالية الإسلامية

تواجه المؤسسات المالية بشقيها الإسلامي والتقليدي أخطار مشتركة نابعة من طبيعة الممارسات البنكية، غير أن المؤسسات المالية الإسلامية تنفرد بمجموعة من المخاطر نتيجة لاختلاف منهجية العمل وأسلوب التعامل فيها عن تلك المعمول بها في المؤسسات المالية التقليدية، فهي تلتزم بالأسس والقواعد والمبادئ الشرعية، سواء في استقطاب الأموال، أو توظيفها وتشغيلها بأدوات وعقود تمويلية واستثمارية منضبطة بالشريعة الإسلامية التي تمثل مصدر شرعيتها.

#### 1. مفاهيم أساسية للتعريف بالخطر وإدارة المخاطر:

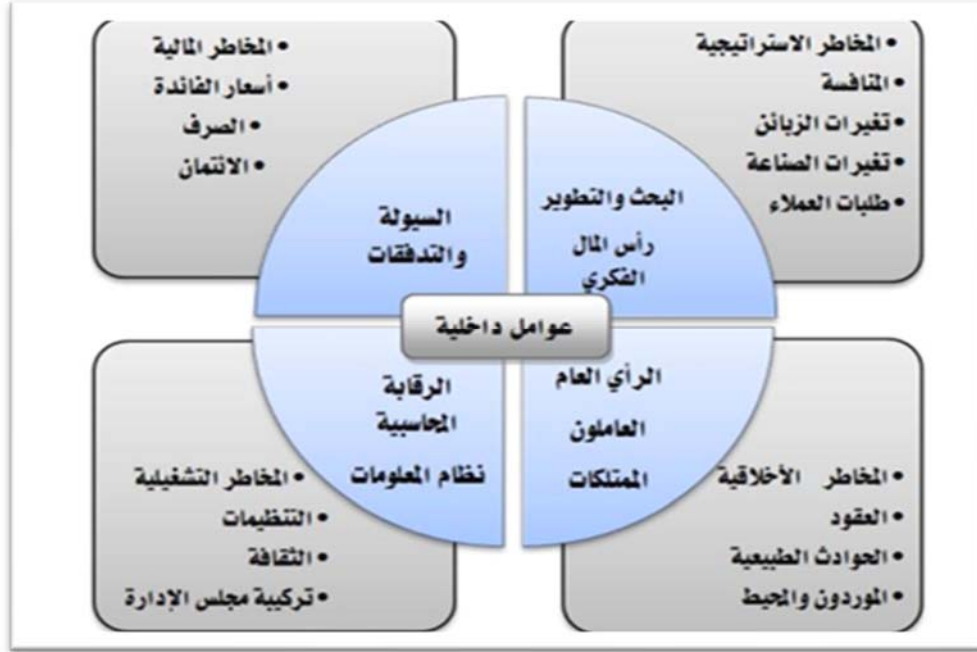
تعتبر الأنشطة الاقتصادية بشكل عام عرضة لأنواع شتى من المخاطر، ولعل المعاملات المالية أكثرها تعرضا لها وتأثرا بها.

**1.1. مفهوم الخطر:** يمثل الخطر العنصر المهدد الذي تشترك فيه كل من المؤسسات المالية التقليدية والإسلامية على حد سواء وغيرها من المؤسسات المالية والاقتصادية، ولا يمكن إلغاؤه واستبعاده بصفة كلية باعتباره من طبيعة العمل الاستثماري، ولكن بالإمكان العمل على توقيه والتقليل من حدة آثاره من خلال محاولة التعرف على الأسلوب الأنجح في ذلك والتعرف على أهم مسبباته.

وتتعدد تعريفات الباحثين في المجال الاقتصادي للخطر وتدور كلها حول عنصرين أساسيين هما الاحتمالية وعدم التأكد من الحصول على العائد المخطط له، ويمكن تعريف الخطر على أنه توقع اختلاف في العائد المحقق عن المتوقع والمطلوب. (السبئي، 2017، صفحة 325)

**2.1. مسببات الخطر:** يمكن أن تنتج المخاطر التي تواجه أي مؤسسة وأنشطتها من عوامل خارجية وداخلية خاصة بالمؤسسة، أو تنتج عن عوامل داخلية وخارجية معا، ويلخص الشكل التالي أهم الأخطار الناتجة عن هذه العوامل، ويمكن تقسيمها إلى عدة أنواع من الأخطار، مثل: أخطار استراتيجية، أخطار مالية، أخطار تشغيلية وبيئية، وغيرها من الأخطار. يمكننا توضيح أهم مسببات المخاطر في الشكل التالي:

## الشكل رقم (2): مسببات الخطر



المصدر: عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة الخطر، دار إي-كتب، لندن، 2018، ص 26.

### 3.1. أساليب إدارة المخاطر: إن جوهر وأساس وظيفة إدارة المخاطر يتمثل في تصميم وتنفيذ إجراءات

للتقليل من احتمالية حدوث خسارة إلى الحد الأدنى من خلال: (بلعزوز، 2010، الصفحات 5-6)

✓ **تجنب المخاطرة:** حقيقة تمثل المخاطر عنصراً لصيقاً بالعمل الاستثماري لكن في بعض الأحيان قد ترفض المؤسسة قبول خطر معين، نتيجة عدم الرغبة في مواجهة خسارة معينة، ومن أمثلة ذلك في المؤسسات المالية امتناع البنك عن منح القروض مرتفعة المخاطر تجنباً للمخاطر الائتمانية. ولكن، وبالرغم من أن هذه الطريقة تعتبر احترازية وتقلل من احتمال وقوع الخطر إلا أنها تعتبر تهرباً من المسؤولية المهنية وقد تحرم المجتمع من الكثير من الخدمات، وبالتالي يعد أسلوب تجنب المخاطر كأحد أساليب إدارة المخاطر؛ أسلوباً سلبياً لا يحاكي التقدم الشخصي والاقتصادي اللذان يتطلبان التعامل مع الأخطار بطريقة إيجابية.

✓ **تقليل المخاطرة:** تقوم المؤسسة المالية وفقاً لهذا الأسلوب بتتبع سلوك القروض لمعرفة حالات التحذير لمشاكل التوقف عن الدفع مبكراً، وتقليل أخطار أسعار الفائدة باستخدام سياسة إدارة الأصول والخصوم التي يجري تصميمها لغرض ذلك.

✓ **نقل المخاطرة:** يتم تحويل المخاطرة المحتملة من شخص لا يرغب في تحملها إلى طرف آخر (شركة التأمين) يبدي استعداده في تحملها مقابل ثمن.

### 2. مخاطر صبيغ التمويل في المؤسسات المالية الإسلامية:

تنفرد مؤسسات التمويل الإسلامي بمجموعة من صبيغ التمويل الاستثمارية التي تتعامل بها والتي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، إذ تعتبر الخاصية التي تميزها عن المؤسسات المالية التقليدية،

وبالتالي فإن المخاطر التي تتعرض لها هذه المؤسسات ستختلف عن تلك التي تتعرض لها المؤسسات المالية التقليدية.

**1.2. مخاطر صيغة التمويل بالمشاركة والمضاربة:** باعتبار أن المضاربة تمثل شكلاً من أشكال صيغة المشاركة، فإن البنك الإسلامي الذي يوظف أمواله على أساس المشاركة تكون المخاطر التي يتعرض لها عند توظيف الأموال وفقاً لهذه الصيغة هي نفسها المخاطر المحتملة عند التمويل وفقاً لصيغة المضاربة.

تذهب العديد من الدراسات العلمية إلى أن قيام البنك الإسلامي بتوظيف الأموال على أساس المشاركة والمضاربة أفضل من استخدامها وفق صيغ العائد الثابت مثل المرابحة والإجارة والإستصناع، حيث تزيد المخاطر المحتملة في صيغتي المشاركة والمضاربة بسبب حقيقة عدم وجود مطلب الضمان مع ارتفاع احتمالات الخطر الأخلاقي والاختيار الخاطيء للعملاء، وبسبب ضعف كفاءة البنوك في تقييم المشاريع، ثم إن الترتيبات المؤسسية مثل المعاملة الضريبية، ونظام المحاسبة والمراجعة، بالإضافة إلى الأطر الرقابية، كل هاته المتغيرات لا تشجع على استخدام هذه الصيغ في البنوك الإسلامية. (حبيب و خان، 2003، الصفحات 70-71) وتتمثل أهم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية الإسلامية التي تتعامل وفقاً لهذين الصيغتين في: (معطي، 2017، صفحة 204)

... المخاطر الناجمة عن عدم دفع العميل أو الشريك نصيب المؤسسة المالية من الأرباح أو التأخر في دفعها؛

... أخطار تذبذب الأسعار صعوداً ونزولاً؛

... ضعف الأداء من جانب العميل أو عدم دراسة المشروع جيداً؛

... أخطار السمعة؛ نتيجة عدم التزام الشريك بالضوابط الشرعية؛

... نخاطر تلف البضاعة أو السلعة تحت يد المضارب؛

... المخاطر الناتجة عن تجاوز المدة الكلية للتمويل وإتمام الصفقة.

**2.2. مخاطر صيغة التمويل بالمرابحة:** تقتضي هذه الصيغة تقتضي من المؤسسة المالية الإسلامية حيازة السلعة ثم بيعها للأمر بالشراء (العميل) مقابل ربح متفق عليه، وهو ما يوقع على عاتق المؤسسة المالية مسؤولية ومخاطر الهلاك قبل التسليم، وهي بذلك تتحمل كل المخاطر التي يتحملها التاجر الذي يقتني السلعة وينقلها، ويكون ضامناً لها حتى تاريخ تسليمها، (بطاهر و بوطلاعة، 2018، صفحة 146)، وتنحصر مخاطر التمويل بهذه الصيغة في نقطتين أساسيتين: (حبيب و خان، 2003، صفحة 68)

... الأولى: تتمثل في تراجع العميل عن إتمام عقد المرابحة حتى بعد أن يصدر عنه الوعد وبعد تقديم

مقدم المرابحة (العربون). وبهذا فإن أهم المخاطر التي قد تنتج عن التمويل بهذه الصيغة قد

تنشأ من عدم الاتفاق على طبيعة العقد وما ينشأ عنها من مسائل قضائية بسبب ذلك؛

... الثانية: تتمثل في تأخر العميل عن سداد ما عليه، حيث أن البنوك الإسلامية لا تقوم في الأساس

بأخذ ما يزيد عن السعر المتفق عليه للسلعة المباعة، ويعني التباطؤ في سداد الالتزامات أم يواجه

البنك الإسلامي خطر الخسارة.

**3.2. مخاطر صيغة التمويل بالإجارة:** تعتبر مخاطر الإجارة مخاطر ملكية، ذلك لأن الأصل المؤجر لا

يزال تحت تصرف وملكية البنك، وتنشأ المخاطرة عن احتمال تقادم أو تلف أو انخفاض قيمة

الأصل، التي لا يستطيع البنك تحويلها إلى الطرف المستأجر. (التجاني، 2016، صفحة 11)، وذلك

لأن البنك يحتفظ بملكية الأصل المؤجر وينقل حقه في الانتفاع بذلك الأصل إلى عميل آخر بصفته مستأجراً لمدة معينة ومقابل إيراد دوري مستقر، وبناء على ذلك يتحمل البنك جميع المخاطر التي قد تلحق بالأصل المؤجر الناتجة عن الاستخدام أو بسبب ظروف طبيعية فاهرة، ولكن لا يتحمل تلك المخاطر الناتجة عن الإهمال أو سوء الاستخدام. (قريشي، 2012، صفحة 09) وفي حالة الإجارة المنتهية بالتمليك - أي أن البنك لا يسترجع الأصل بعد انتهاء مدة الإجارة - يتعرض البنك لمخاطر السوق على القيمة الدفترية للأصل المؤجر في حالة إخلال المستأجر بالتزاماته المنصوص عليها في عقد الإجارة. (قريشي، 2012، صفحة 10)

**4.2. مخاطر التمويل وفقاً لعقد السلم:** يعتبر التمويل بصيغة السلم من أكثر أنواع التمويل تعرضاً للمخاطر، وهناك على الأقل نوعين من المخاطر في عقد السلم مصدرها الطرف الآخر: (معطي، 2017، صفحة 205) تتفاوت أخطار الطرف الآخر من عدم تسليم المسلم فيه في حينه أو عدم تسليمه أصلاً، إلى تسليم نوعية تختلف عما اتفق عليه في العقد، وبما أن عقد السلم يقوم على بيع المنتجات الزراعية فإن التعرض لمخاطر الطرف الآخر قد يعود لأسباب تختلف عن ضعف الملاءة المالية للعميل.

أما المخاطر الثانية، تتمثل في كون أن عقود السلم لا يتم تداولها في الأسواق المنظمة أو خارجها، فهي اتفاق طرفين ينتهي سلع عينية وتحويل ملكيتها، وهذه السلع تحتاج إلى تخزين ما يعني تكاليف ومخاطر إضافية تقع على المؤسسة المالية الإسلامية.

**5.2. مخاطر التمويل وفقاً لعقد الإستصناع:** يتعرض رأس المال المؤسسة المالية الإسلامية للعديد من المخاطر عند التمويل وفقاً لعقد الإستصناع، تتعلق أساساً بالطرف الآخر وتتمثل في (السبيئي، 2017، صفحة 329):

... تتشابه أخطار الطرف الآخر في عقد الإستصناع التي تواجهها البنوك والخاصة بتسليم السلع المباعة إستصناعاً كثيراً مع أخطار عقد السلم. حيث يمكن أن يفشل الطرف الآخر في تسليم السلعة في التاريخ المتفق عليه في العقد، إلا أن موضوع السلعة وفقاً لعقد الإستصناع يخضع بنسبة كبيرة لإرادة العميل وأقل تعرضاً للظواهر الطبيعية مقارنة بالسلع المباعة سلماً. كما توجد كذلك المخاطر الناشئة عن رفض العميل تسلم الأصل من البنك.

... وهناك أخطار إضافية يواجهها البنك الإسلامي عند التعامل بعقد الإستصناع. وهي أنه عندما يدخل في عقد الإستصناع يأخذ دور الصانع والمنشئ والبناء المورد، وبما أن البنك غير متخصص في هذه المهن فإنه يعتمد على المقاولين ما يعرضه لمخاطر إضافية.

### المحور الثالث: دور التأمين التكافلي في التحوط ضد أخطار صيغ التمويل في المؤسسات المالية الإسلامية:

إن الطبيعة المميزة لعمل المؤسسات المالية الإسلامية جعلتها تتجاوز حدود العمل المصرفي التقليدي، مما أدى بها إلى نوعين من المخاطر، مخاطر تشترك فيها مع البنوك التقليدية ناجمة عن العمل المصرفي، ومخاطر تختص بها نتيجة المنهج الذي اتبعته في أداء نشاطها، لذلك تسعى المؤسسات المالية الإسلامية للبحث عن أساليب تحوطية مضبوطة وفق قواعد الشريعة الإسلامية تختلف عن تلك المعتمدة في النموذج التقليدي للمؤسسات المالية، وباعتبار أن النشاط الاستثماري يمثل نشاطاً أساسياً في المؤسسات المالية بغرض توفير السيولة الملائمة في الوقت المناسب للعملاء، أولى النموذج المالي للعمل المصرفي اهتماماً كبيراً لإدارة مخاطر صيغ التمويل لدى المؤسسات المالية الإسلامية. ووفقاً لذلك سيتناول هذا المحور:

... مفهوم التحوط؛

... استخدام التأمين التكافلي كأداة للتحوط ضد أخطار صيغ التمويل في المؤسسات المالية الإسلامية.

### أولاً: مفهوم التحوط

نعني بالتحوط في هذا المجال حماية الأموال وابتقاء المخاطر وتخفيف آثارها بعيداً عن مفهوم التحوط الشائع في الأسواق المالية والذي يعنى باستخدام مشتقات مالية ربوية للاتقاء من تقلبات الأسعار وسعر الصرف وتغيرات القيمة العادلة. حيث تعددت آراء الباحثين حول وضع مفهوم محدد للتحوط، وفيما يلي عرض لمختلف التعاريف اللغوية:

1. **المفهوم اللغوي للتحوط:** جاء في مختار الصحاح مادة (حوط) تحويطاً: بنى حوله حائطاً فهو محوط، ومنه قولهم: أنا أحوط حول ذلك الأمر: أي يقيم حوله حاجز (منازع، 2016، صفحة 05). وجاء في معجم لسان العرب: حاط بالشيء شمله برعايته، وأحاط بالأمر أدركه من جميع نواحيه، واحتاط أخذ في أموره بأوثق الوجوه (لسان العرب، 2008، صفحة 128).

كما يشمل على معنى الحفظ والرعاية والاعتناء بالشيء، وفي جانب المعاملات المالية يعنى الأخذ بأوثق الوجوه وأكثرها ضماناً لتقليل الهلاك والخسارة (منازع، 2016، صفحة 05). وقد ورد معنى التحوط في قوله صلى الله عليه وسلم "اعقلها وتوكل".

2. **المفهوم الاصطلاحي للتحوط:** اشتق مصطلح التحوط من مبدأ الحيطة والحذر، أي أن يسارع المحاسب في الاعتراف بالخسارة ويتأخر في الاعتراف بالربح حرصاً على حماية نفسه من المسؤولية المستقبلية (قنطقجي، 2012، صفحة 06). ويمكن تعريف التحوط على أنه مجموعة الإجراءات أو تلك العملية التي تتخذها المؤسسة لحماية نفسها ضد التغيرات غير المواتية في الأسعار (بوسبعين، 2012، صفحة 09). من خلال تحليل المفاهيم السابقة وبناء على ما جاء في معاجم اللغة؛ نجد أن مصطلح التحوط يرتبط أساساً بالحماية والتغطية من التقلبات المختلفة بهدف تجنب الخسائر المستقبلية.

### ثانياً: استخدام التأمين التكافلي كأداة للتحوط ضد أخطار صيغ التمويل في المؤسسات المالية الإسلامية

اهتم القائمون على تنفيذ مشروع وفكرة التأمين التكافلي على جعله أحد الأساليب لمواجهة المشاكل التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية، والتي تعتبر ضرورة شرعية وعملية وأحد فنون إدارة المخاطر في هذا العصر.

تعرض المؤسسات المالية الإسلامية للعديد من المخاطر كما سبقت الإشارة إليه، لكن تبقى المخاطر المتعلقة بصيغ التمويل التي تنتهجها هاته المؤسسات أكبر خطر قد يواجهها ويهدد استمرارية وجودها، وفي سبيل التقليل من حدة هذه المخاطر والعمل على تجنبها قدر المستطاع على البنوك الإسلامية اتباع إجراءات سليمة لإدارة هذه المخاطر، ويعتبر التأمين التكافلي من أهم الأدوات التي تلجأ إليها لتلجأ إليها وتعتبر فعالة في إدارة المخاطر.

وتعتبر صيغة التأمين التكافلي من الصيغ الأولية المعتمدة في المؤسسات المالية الإسلامية، ومن أهم أنواع الضمانات المقدمة لحاملي الصكوك والوحدات الاستثمارية والتأمين عليها من الهلاك أو النقص. (العمراني، صفحة 354) وفي هذا السياق تبذل البنوك الإسلامية والتمويل الإسلامي جهوداً كبيرة ومتسارعة من أجل إيجاد أدوات لمعالجة مختلف المخاطر التي تواجهها والعمل على إدارتها بطريقة فنية بما يقلل آثارها مستقبلاً، ومن الحلول المقترحة لإدارة مختلف المخاطر التي قد يتعرض لها البنك الإسلامي ومعالجة احتمال عدم القدرة على تغطية الخسائر: (بن عبد الله بن حميد، 2016، صفحة 252)

✓ أن يقوم البنك وفي شكل اتفاق أو عقد مع مجموعة من الأفراد بالاشتراك في صندوق التأمين التكافلي التابع لشركات التأمين الإسلامية، لتتعاون فيما بينها لردء ما قد يهدد أحدهم من خطر في المستقبل، عن طريق دفع مبلغ معين من المال، ولا ينتظر منه عائد فهو على سبيل التبرع والتعاون على البر والتقوى بين هؤلاء الأطراف؛

✓ كما يمكن للمؤسسات المالية الإسلامية التحوط ضد مختلف أنواع المخاطر التي قد تواجهها من خلال إنشاء صناديق تعاونية أو صناديق تكافل تنشأ لهذا الغرض وتدار من قبل جهات متخصصة في إدارة المخاطر، ويقوم الأعضاء بدفع اشتراكات مقابل الاستفادة من الحماية ضد المخاطر المتفق عليها، ونظرا لأن الصندوق قائم على مبدأ التعاون، فإن المخاطر الأخلاقية ستكون منخفضة مقارنة بالتحوط عن طريق استخدام المشتقات المالية. (السويلم، 2016، صفحة 152)

والتحوط بهذه الطريقة جائز، إذا استوفى التأمين ضوابطه الشرعية، سواء كان موجها لحماية رأس المال المستثمر، أو لمواجهة خطر انخفاض الربح، أو كان الغرض منه حماية عقود التمويل من أخطار التعثر ومواجهة التقلبات في معدلات الفائدة. (التجاني، 2016، صفحة 27)

ولأن التأمين التكافلي يقوم على فكرة التعاون والتكافل وليس على الربح، فإن مشروعيته محل اتفاق بين العلماء والمجامع الفقهية، وهو محور الفرق بين النوعين من التأمين، أي انتفاء الضمان؛ حيث لا إلزام في تعويض العجز إنما تتم تغطيته اختياريا من قبل الأعضاء المشتركين في الصندوق، وبالتالي انتفاء عنصر الغرر والمقامرة في التأمين التكافلي. وهذا يعني أن هذا الأسلوب يحقق ميزة توزيع المخاطر بين المشتركين، فهو صيغة للتحوط المحض دون أن تشوبه شائبة المخاطرة والمجازفة. (السويلم، 2016، صفحة 151)

### الخاتمة

تسعى المؤسسات المالية الإسلامية لتحقيق أعلى ربح ممكن لضمان بقائها وتحقيق أهدافها، تتعرض للعديد من المخاطر التي تعتبر عملية إلغائها بصفة نهائية أمرا مستحيلا في ظل البيئة المرنة والديناميكية التي تعمل بها هذه المؤسسات المالية الإسلامية، ومن أجل ذلك تهدف على الأقل للتقليل من حدة وآثار هذه المخاطر من خلال الاعتماد على الأسلوب السليم الذي يتماشى مع العقيدة الإسلامية وضوابطها في إدارة المخاطر، ويعتبر التأمين التكافلي من أهم الوسائل التي يمكن أن تحتكم إليها المؤسسات المالية الإسلامية للتحوط وإدارة المخاطر والرقابة عليها لتحقيق المكسب المادي والمكسب الشرعي من جهة أخرى والوقوف تحت رغبات ومتطلبات المجتمع المسلم من جهة أخرى. وبغض النظر عن هدف المؤسسات المالية الإسلامية في غرس القيم الروحية، لم تعد أهمية اكتشافها لمخاطر عملها بهدف تجنبها وحسب، وإنما العمل على احتوائها وتحقيق الهدف الأسمى في تعظيم الأرباح الذي يعتبر في النهاية المقياس الحقيقي لنجاح المؤسسات المالية الإسلامية. ومن خلال عرض هذه الدراسة تم التوصل إلى:

✓ يمكن النظر على أن التعاون والتضامن في تحمل الضرر يمثل ركيزة أساسية في تحديد مضمون التأمين التكافلي؛

✓ يقوم نظام التأمين التكافلي على تحقيق الغاية النظرية للتأمين وهي تحقيق الأمان للمشاركين، والغاية النفسية وتوفير البديل الشرعي للتأمين التقليدي الذي يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية؛

✓ صيغ التمويل المتعامل بها في المؤسسات المالية الإسلامية والمعتمدة في العمليات الاستثمارية بهدف تحقيق الأرباح والعوائد، قد تكون هي منشأ الخطر بالنسبة لها؛

✓ الاعتماد على التأمين التكافلي من شأنه التقليل من حجم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية الإسلامية.

ومن خلال دراستنا لموضوع "التأمين التكافلي كأداة للتحوط ضد أخطار صيغ التمويل في المؤسسات المالية الإسلامية" يمكن تقديم التوصيات التالية:

✓ تطوير البنية التحتية التي من شأنها أن تحسن وتطوير الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية؛

- ✓ تحديث العمل المصرفي في المؤسسات المالية الإسلامية بما يتوافق مع الصحوه التي يشهدها هذا القطاع والتوجه العام نحو الأبعاد الأخلاقية في المعاملات المالية؛
- ✓ منح الفرصة الكاملة للتأمين التكافلي كأحد المداخل التي تسمح بدعم المؤسسات المالية الإسلامية في إدارة مخاطرها؛
- ✓ البحث في كيفية تفعيل نظام التأمين التكافلي على الشكل الواسع والمناسب كأحد الركائز الأساسية لقطاع التأمينات من خلال إيجاد إطار تشريعي ملزم تحكمه ضوابط شرعية واضحة؛
- ✓ العمل على النشر والتوعية بالدور التكافلي لنظام التأمين في التقليل من حدة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية الإسلامية والاستفادة أكثر من النظام.



## الهوامش والمراجع

1. أحمد الحجي الكردي. (2012). التأمين الاسلامي والتأمين التقليدي، هل هناك فروق؟ حلقة حوار حول عقود التأمين الاسلامي. السعودية.
2. أحمد حبيب، وطارق الله خان. (2003). إدارة المخاطر-تحليل قضايا في الصناعة المالية الاسلامية.
3. أسامة عامر، وزهير عماري. (2014). أثر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي. منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية و المالية التقليدية الاسلامية. سطيف.
4. أسامة عامر. (2014). أثر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي. سطيف، الجزائر.
5. أسامة عامر. (2014). أثر آليات توزيع الفائض التأميني على تنافسية شركات التأمين التكافلي. سطيف، علوم اقتصادية، تخصص اقتصاديات التأمين، الجزائر.
6. الطيب محمد التجاني. (26-27 أفريل، 2016). التحوط في المعاملات المالية: الضوابط والأحكام، منتدى الفقه الاسلامي الدولي.
7. أمينة بودراع، وأيمن زيد. (2017). صيغ التمويل الاسلامي ودورها في الحد من مشكلة البطالة. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية(11).
8. أنفال بوجلالة، ونوال بونشادة. (ديسمبر، 2017). مستقبل صناعة التأمين التكافلي على ضوء التحفظات الشرعية. مجلة معارف(23).
9. بختة بطاهر، ومحمد بوطلاعة. (2018). إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 11(02).
10. بدر الدين مصطفى قريشي. (2012). التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية،. المنتجات المالية الإسلامية. السودان.
11. بن علي بلعوز. (2010). استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية. مجلة الباحث.
12. تسعديت بوسبعين. (2012). المشتقات المالية كأداة للتحوط من المخاطر المتعلقة بالمعلومة المحاسبية والمالية. إدارة المخاطر المالية وأثرها على اقتصاديات العالم. البويرة.
13. حدة عطاالله. (2014). دور مؤسسات التأمين التكافلي في تحقيق التنمية المستدامة. سطيف، علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، الجزائر.
14. حسين علي محمد منازع. (26-27 أفريل، 2016). أدوات التحوط في المعاملات المالية وأحكامها الشرعية. السعودية.
15. رجب عبد التواب كدواني. (بلا تاريخ). نظرية التأمين التعاوني في الشريعة الاسلامية والقانون الوضعي.
16. سارة بوضياف، وعبد الملك بوضياف. (2018). التمويل الاسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة اقتصاديات المال والأعمال(01).
17. سامي بن ابراهيم السويلم. (2016). ضوابط التحوط في المعاملات المالية. مؤتمر مجمع الفقه الاسلامي. السعودية.
18. سمير ماهر قنطقجي. (2012). دور السياسات المحاسبية في التحوط. المنتجات المالية الاسلامية. السودان.
19. سيد أحمد مسيري. (2018). تطبيق التأمين التكافلي في القانون الجزائري. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية(الحادي عشر).
20. صادق أحمد عبد الله السبئي. (2017). مخاطر صيغ التمويل والاشثمار الإسلامي من وجهة نظر العاملين في المصارف الاسلامية. مجلة البحوث العلمية والدراسات الاسلامية(13)، 364-309.
21. صالح بن عبد الله بن حميد. (2016). غرض التحوط في المنتجات المالية. مجمع الفقه الاسلامي الدولي. السعودية.
22. صالح حميد العلي. (2010). إدارة مخاطر صيغ التمويل والاستثمار في المصارف الاسلامية. مجلة الإحياء(14)، 510-481.

23. عبد الرزاق جغوط، وكمال سماش. (2019). دور التمويل الاسلامي في تمويل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة البحوث والدراسات التجارية(02).
24. عبد القادر مطاي. (2018). صيغ التأمين التكافلي ومعوقاتهما. مجلة المعيار، 09(02).
25. عبد الله بن محمد العمراني. (بلا تاريخ). التحوط في المعاملات المالية. ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات مؤتمر مجلس الفقه الاسلامي الدولي.
26. علي سايح جبور، و صفية يخلف. (2017). دور صيغ الحميل الإسلامي في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد(02).
27. فضيلة ميسوم ، و فاطمة واضح . (2016). التأمين الإسلامي على أساس الوقف كآلية بديلة لتحقيق تمويل إسلامي. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والاقتصادية.
28. لبني معطي. (سبتمبر، 2017). مخاطر صيغ التمويل الاسلامي وتأثيرها على الاستقرار المالي للبنوك الاسلامية. مجلة دفاتر بوادكس(08).
29. لسان العرب. (2008).
30. لطيفة بهلولي. (2017). تأثير صيغ التمويل الاسلامي في سوق الأوراق المالية. (01).
31. ماجد محمد أبو شنب. (2013). أثر التحديات الميدانية على صناعة التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية. كلية الإدارة والاقتصاد.
32. مجلس الخدمات المالية الاسلامية. (2017). إجراءات الرقابة الاشرافية للمؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية.
33. محمد بوخاري. (بلا تاريخ). الصكوك الإسلامية لتمويل المشروعات الوقفية والخيرية.
34. معاجم. (2020, 02 22). <https://www.maajim.com/dictionary>. تاريخ الاسترداد 02 22, 2020، من <https://www.maajim.com/dictionary>.